الأمم المتحدة

E/AC.51/2015/L.4/Add.10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 June 2015
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والخمسون
١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال
دورتها الخامسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جوزيف ماري فودا ندي (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم
البند ٣ (ب)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥ (E/AC.51/2015/3).

٢ - وعرض وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير ورد على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

260615 260615 15-10504 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أثنى بعض الوفود على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداده تقرير التقييم الهام، ورأى أن يولى التقرير عناية دقيقة. وأُشير إلى القيمة الكبيرة التي يتسم بها مخطط العناصر المتباينة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، وكذلك تحديد مسار الأثر المواضيعي الذي يبيّن العلاقات القائمة بين أنشطة تقييم الأهداف الإنمائية للألفية ونواتجها. ورأت وفود أخرى أن التقرير يتجاوز التقييم المواضيعي المتوقع لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، وأن بعض المزايا والعيوب والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه تحكم مسبقا على ما يمكن أن تسفر عنه العمليات الحكومية الدولية الجارية من نتائج. وشدد أحد الوفود على أن التقرير يعزز ويقر نهجا للرصد والتقييم سابقاً لأوانه بكل تأكيد، حيث إن العملية الحكومية الدولية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لم تنته بعد، وإن الأمر يقتضي وجود ولاية مناسبة قبل اتخاذ أي إجراء. واستفسر بعض الوفود عن طريقة استخدام التقييم من جانب الدول الأعضاء، وأعرب عن شكوك جدية إزاء إقرار التوصيات الواردة في التقرير.

٤ - ولاحظ بعض الوفود أيضا أن المصطلحات المستخدمة في التقرير لا تتفق مع المصطلحات التي تفضّل الدول الأعضاء استخدامها، ذلك أن التقرير يشير إلى ''الرصد'' و ''التقييم''، فيما كانت الدول الأعضاء تتحدث عن ''المتابعة'' و ''الاستعراض'' على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧.

٥ - وأكد أحد الوفود أن مهمتيْ المتابعة والاستعراض ستقعان في المقام الأول على عاتق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، وأن أي إطار لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتقيد بالمعايير التي حددتها الدول الأعضاء في ذلك المنتدى.

٦ - وأثيرت مسائل مفاهيمية عامة فيما يتعلق بالمعايير المناسبة لوضع آلية مفيدة للرصد والتقييم؛ ونوع مؤشرات التقدم التي ينبغي وضعها (حالية وواضحة ومتاحة ومفيدة)؛ والكيانات الإحصائية المسؤولة عن تقديم البيانات؛ والجهات الفاعلة المعنية (الدول الأعضاء و/أو السلطات الوطنية، والمنظمات الخارجية، وكيانات الأمم المتحدة)؛ والأهداف التي يتعين تقييمها.

٧ - وأثار بعض الوفود مسائل منهجية محددة والتمس مزيدا من التوضيح فيما يتعلق بالجهات المعنية التي أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقابلات معها أثناء إعداد التقرير والمعلومات الواردة في الشكل الأول منه.

٨ - ولاحظ أحد الوفود وجود إشارة في تقرير المكتب (الفقرة ٧ من الوثيقة E/AC.51/2015/3) إلى ستة عناصر هي: الكرامة، والناس، والرخاء، والكوكب، والعدالة، والشراكة، كانت قد اقتُرحت في التقرير التجميعي لعام ٢٠١٤ الذي أعده الأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمعنون ”الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“ (A/69/700)؛ وأشار ذلك الوفد إلى أن الدول الأعضاء لم توافق بعدُ على هذه العناصر الستة وأن العمل جار على مناقشة البدائل في العمليات الحكومية الدولية.

٩ - وأحاط أحد الوفود علما بالعناصر المتباينة والمخصصة المتعلقة برصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في التقرير. ولاحظ بعض الوفود أن هذا يمثل فرصة للنظر في التجارب الماضية وتحليلها والاستفادة من الدراية الفنية المتوافرة والهياكل المؤسسية القائمة بغية تفادي الازدواجية. وفي هذا الصدد، شدد أحد الوفود على أهمية تفادي نظم الرصد المرهِقة من الناحية الإدارية.

١٠ - وشدد أحد الوفود على أهمية إنشاء آليات فعالة للتقييم والرصد عند بدء تنفيذ إطار أهداف التنمية المستدامة، ولاحظ أن المبادئ الأساسية لهذا الإطار ينبغي أن تتمثل في المساءلة والاتساق والترابط والتنسيق والشفافية والمرونة والمنفعة (الدرسان ٢ و ٧). وأكد وفد آخر ضرورة وضع مؤشرات إنجاز واضحة وكافية ومتفق عليها دوليا لكل هدف في إطار التنمية المستدامة، وقال إنه ينبغي أن تتيح هذه المؤشرات القيام على نحو فعال برصد الاتجاهات، وتوجيه الأنشطة السياساتية، والقيام بأنشطة بنيوية في الوقت المناسب. وذكر أن الأنشطة الأخيرة في غاية الأهمية، لأن تحديد الحاجة إلى تصويبات منتصف المدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية في تحقيق النتائج المرجوة. وذكر أحد الوفود أن مصداقية الإطار وفعاليته ستقومان على مبادئ أساسية من قبيل تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وتنمية القدرات، والشمولية، والشفافية، والاتساق في الصلات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي (الفقرة ٣٥ من الوثيقة E/AC.51/2015/3).

١١ - وشددت الوفود على ضرورة وضع مؤشرات إنجاز متفق عليها دوليا في إطار التنمية المستدامة، الأمر الذي سيتيح الرصد الفعال للاتجاهات، وتوجيه الأنشطة السياساتية، مع مراعاة السياقات المحلية أو الإقليمية في مقارنة التقدم المحرز في مختلف البلدان. وشُدد على أن استعراض التقييم بشكل منتظم ينبغي أن يقدم دروسا بناءة من أجل تعزيز قدرة التقييم في المستقبل. وبالتالي، ينبغي إتاحة معلومات الرصد والتقييم للجمهور بغية تحقيق الحد الأقصى

من تبادل المعارف والشفافية والانفتاح، فضلا عن إتاحة آلية فعالة لتقديم الآراء بما يفيد جميع الجهات المعنية.

١٢ - وأكدت الوفود أهمية الدور المتوخى للجان الأمم المتحدة الإقليمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٥ من الوثيقة E/AC.51/2015/3)، وأشارت إلى أن هذه اللجان تقوم بإنشاء منتديات إقليمية وفقا للظروف والاحتياجات والأولويات الإقليمية (مثلا، تجري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاورات لإنشاء منتدى إقليمي للتنمية المستدامة). ويُتوقع أن تقوم هذه المحافل الإقليمية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيد الإقليمي. وينبغي عدم تحديد هذه الطرائق الإقليمية مسبقاً على الصعيد العالمي نظرا لعدم انطباق قاعدة ''نهج واحد يناسب الجميع'' في هذا الصدد.

١٣ - والتمس أحد الوفود مزيدا من التوضيح بشأن دور وعمل الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقارير التقييم الشامل التي تعدها مجموعة متنوعة من الجهات المعنية كل خمس سنوات (الفقرتان ٥٨ و ٥٩ من الوثيقة E/AC.51/2015/3).

١٤ - ورحبت الوفود بتشديد التقرير على تعزيز القدرات الوطنية والجهات المعنية المحلية في مجال الإحصاء والتقييم من خلال وضع إطار للرصد والتقييم (الدرس ٥). وأكد أحد الوفود الأهمية الخاصة لزيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان في مجال مواءمة الإحصاءات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي والتعجيل في تقديم النتائج والتحليل. وشدد وفد آخر على أن اضطلاع البلدان بهذه الجهود يقتضي منها أن تطلب موارد لتمويل تلك الأنشطة.

١٥ - ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في مجالي تكافؤ الجنسين والحد من الفقر، ولكنها لاحظت أن الكثير من البلدان لم ينجح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (وأهداف دولية أخرى من قبيل الأهداف الواردة في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية) أو في تنفيذ الأنشطة المقررة في الإطار. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى الافتقار إلى الموارد أو التبرعات من الجهات المانحة (الدرس ٦). والتمس أحد الوفود توضيحا فيما يتعلق بتركيز التقرير على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وآسيا، واستفسر عن التقدم المحرز في بقية أنحاء العالم.

الاستنتاجات والتوصيات

١٦ - أقرت اللجنة الدروس المستفادة المحددة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون ''التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥'' (**E/AC.51/2015/3**).

١٧ - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتوصية الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم المواضيعي للأهداف الإنمائية للألفية، مع ملاحظة أن التوصية لا تشكل إسهاما رسميا في المفاوضات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.